



Distr.
GENERAL

ICCD/CRIC(1)/6/Add.1
3 June 2002

ARABIC
Original: FRENCH

اتفاقية مكافحة التصحّر



لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية

الدورة الأولى

١٨-٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢

البند ٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقت

استعراض تنفيذ الاتفاقية تطبيقاً للفقرة ٢ (أ) و(ب) من المادة ٢٢

والمادة ٢٦ من الاتفاقية

استعراض التقارير المقدمة من البلدان المتقدمة الأطراف عن التدابير المتخذة من

أجل مساعدة البلدان الأطراف المتأثرة في جميع المناطق في إعداد برامج العمل

وتنفيذها، بما في ذلك المعلومات عن الموارد المالية التي وفرتها أو تقوم بتوفيرها

بمقتضى الاتفاقية

عرض عام وتحليل أولي للمعلومات الواردة في التقارير المقدمة من

البلدان المتقدمة الأطراف

مذكرة من إعداد الأمانة

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	١-٦ مقدمة
٥	٧-٩ أولاً - التقارير الواردة من البلدان المتقدمة الأطراف

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٦	٣٤-١٠	ثانيا - موجز تجميعي للمعلومات الواردة في تقارير البلدان المتقدمة الأطراف
٦	١٨-١٠	ألف - أفريقيا.....
٦	١٣-١١	١- العمليات الاستشارية واتفاقات الشراكة.....
		٢- التدابير المتخذة للمساعدة في إعداد وتنفيذ برامج عمل على جميع المستويات، لا سيما المعلومات المتعلقة بما وفرته أو ما تقوم بتوفيره من موارد مالية، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.....
٧	١٦-١٤
٨	١٨-١٧	٣- جميع الأنشطة الأخرى ذات الصلة بمكافحة التصحر.....
٩	٢٥-١٩	باء- آسيا.....
٩	٢١-٢٠	١- العمليات الاستشارية واتفاقات الشراكة.....
		٢- التدابير المتخذة للمساعدة في إعداد وتنفيذ برامج عمل على جميع المستويات، لا سيما المعلومات المتعلقة بما وفرته أو ما تقوم بتوفيره من موارد مالية، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.....
١٠	٢٤-٢٢
١١	٢٥	٣- جميع الأنشطة الأخرى ذات الصلة بمكافحة التصحر.....
١١	٣٠-٢٦	جيم- أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي.....
١١	٢٧	١- العمليات الاستشارية واتفاقات الشراكة.....
		٢- التدابير المتخذة للمساعدة في إعداد وتنفيذ برامج عمل على جميع المستويات، لا سيما المعلومات المتعلقة بما وفرته أو ما تقوم بتوفيره من موارد مالية، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.....
١٢	٢٩-٢٨
١٢	٣٠	٣- جميع الأنشطة الأخرى ذات الصلة بمكافحة التصحر.....
١٢	٣٤-٣١	دال- أوروبا الوسطى والشرقية.....
١٣	٣٢	١- العمليات الاستشارية واتفاقات الشراكة.....

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
		٢- التدابير المتخذة للمساعدة في إعداد وتنفيذ برامج عمل على جميع المستويات، لا سيما المعلومات المتعلقة بما وفرته أو ما تقوم بتوفيره من موارد مالية، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.....
١٣	٣٣	
		٣- جميع الأنشطة الأخرى ذات الصلة بمكافحة التصحر.....
١٣	٣٤	
		ثالثا - الاتجاهات العامة بشأن تنفيذ الاتفاقية.....
١٣	٤٦-٣٥	
		ألف - الاتجاهات بشأن العمليات الاستشارية واتفاقات الشراكة.....
١٣	٣٦-٣٥	
		باء - الاتجاهات بشأن التدابير المتخذة، وبخاصة التدابير المالية، للمساعدة في إعداد وتنفيذ برامج العمل.....
١٤	٣٨-٣٧	
		جيم - الاتجاهات بشأن جميع الأنشطة الأخرى ذات الصلة بمكافحة التصحر.....
١٤	٤١-٣٩	
		دال - اتجاهات أخرى.....
١٥	٤٦-٤٢	
		رابعا - الاستنتاجات والتوصيات.....
١٦	٥٨-٤٧	
		ألف - استنتاجات بشأن تنظيم التقارير ونهج التقارير.....
١٦	٥٠-٤٨	
		باء - استنتاجات بشأن تحليل الآراء المتعلقة بالعمليات الاستشارية، وعمليات الشراكة، والتدابير المتخذة لتنفيذ الاتفاقية والتدابير الأخرى.....
١٧	٥٤-٥١	
		جيم - استنتاجات بشأن أوجه التآزر مع الاتفاقات الأخرى والمسائل ذات الصلة بلجنة العلم والتكنولوجيا.....
١٨	٥٦-٥٥	
		دال - استنتاجات عامة.....
١٩	٥٨-٥٧	

مقدمة

١- تطبقا للفقرة ٥ من المادة ٢٦ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ولمقررات مؤتمر الأطراف، وبخاصة المقرر ١١/م أ-١، تقدم البلدان المتقدمة الأطراف، عن طريق أمانة الاتفاقية، تقارير عن "التدابير التي اتخذتها للمساعدة في إعداد وتنفيذ برامج العمل، بما في ذلك معلومات عن الموارد المالية التي قدمتها أو تقوم بتقديمها بموجب الاتفاقية".

٢- وكان مؤتمر الأطراف، في المقرر ١١/م أ-١ المتعلق بإجراءات تبليغ المعلومات واستعراض تنفيذ الاتفاقية قد:

(أ) طلب إلى البلدان المتقدمة الأطراف أن تقدم تقارير عن التدابير التي اتخذتها للمساعدة في إعداد وتنفيذ برامج العمل، وأن تقدم بوجه خاص معلومات عما وفرته أو تقوم بتوفيره من موارد مالية في إطار الاتفاقية؛

(ب) طلب إلى الأطراف أن تقدم تقاريرها إلى الأمانة قبل ستة أشهر على الأقل من موعد انعقاد الدورة المقرر النظر فيها في التقارير؛

(ج) رجا من الأمانة جمع ملخصات التقارير المقدمة.

٣- وتراعي هذه التقارير في عرضها ومضمونها العناصر المشار إليها في الفقرة ١٠ (ج) من المقرر ١١/م أ-١.

٤- وقد وضعت البلدان المتقدمة الأطراف تقارير عن أفريقيا وقدمتها إلى الدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف التي عقدت في رسيبي (البرازيل) في عام ١٩٩٩. واستنادا إلى توصيات اجتماع غير رسمي عقدته في رسيبي البلدان المتقدمة الأطراف بشأن إعداد تقاريرها، حررت الأمانة مذكرة لمساعدة هذه البلدان في وضع تقاريرها التالية بشكل رسمي فيما يتعلق بآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وكذلك ببلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط وغيرها من البلدان المتأثرة، وهي التقارير التي كانت مخصصة للدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف التي عقدت في بون (ألمانيا) في عام ٢٠٠٠.

٥- وقام مؤتمر الأطراف، بموجب مقرره ١/م أ-٥، بإنشاء لجنة لاستعراض تنفيذ الاتفاقية، وستعقد هذه اللجنة، بمقتضى نفس المقرر، دورة من ١٨ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ لاستعراض التقارير المقدمة بشأن جميع المناطق. وبالإضافة إلى ذلك، قرر مؤتمر الأطراف في هذا المقرر أن تقوم اللجنة، في دورتها الأولى، باستعراض استيفاءات التقارير المتاحة فعلا و/أو التقارير الجديدة التي ترد من جميع الأطراف والتي ينبغي تقديمها إلى الأمانة في موعد أقصاه ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٢.

٦- وبموجب أحكام المقرر ١٠/م أ-٤، فإن الأطراف مدعوة إلى تضمين تقاريرها معلومات عن الأنشطة العلمية والتقنية لمكافحة التصحر وعن التقدم المحرز لتنفيذ توصيات لجنة العلم والتكنولوجيا.

أولاً- التقارير الواردة من البلدان المتقدمة الأطراف

٧- أرسلت الأمانة، في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، رسالة أولى إلى البلدان المتقدمة الأطراف لدعوها إلى تقديم تقاريرها بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٢؛ وأرسلت رسالة ثانية في ٤ آذار/مارس ٢٠٠٢. وبتاريخ ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٢، تلقت الأمانة من البلدان التالية ١٥ تقريراً نهائياً وتقريرين تمهيديين هي موضع هذا الموجز التجميعي: أستراليا، وإسرائيل، وألمانيا، وآيرلندا، والبرتغال، والجمهورية التشيكية، والسويد، وسويسرا، وفرنسا، وفنلندا، وكندا، وموناكو، والنرويج، ونيوزيلندا، وهولندا، واليابان واليونان. وغالبية هذه التقارير عبارة عن استيفاءات لتقارير سابقة بشأن أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وغيرها من البلدان الأطراف المتأثرة. وقدمت ثلاثة بلدان تقارير للمرة الأولى: آيرلندا والجمهورية التشيكية وموناكو. ولم تدرج التقارير الأخرى التي وصلت بعد ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٢ في هذا الموجز التجميعي ولكنها متاحة على موقع الأمانة في الشبكة العالمية (<http://www.unccd.int>). ويمثل تجميع ملخصات هذه التقارير موضوع الوثيقة ICCD/CRIC(1)//6/Add.2.

٨- وأرسلت الأمانة إلى البلدان المتقدمة الأطراف، في نفس الوقت الذي أرسلت فيه الرسالة الأولى، مذكرة توصيها فيها باتباع الهيكل التالي لإعداد تقاريرها: فيجب أن تتضمن هذه التقارير أربعة فروع مخصصة لأفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وأوروبا الوسطى والشرقية، ويتألف كل فرع (بالإشارة إلى المقرر ١١/م أ-١) من ملخص وجزء فرعي مخصص للعمليات الاستشارية واتفاقات الشراكة، ومن جزء فرعي يتناول التدابير المتخذة للمساعدة في إعداد وتنفيذ برامج العمل على جميع المستويات، لاسيما المعلومات المتعلقة بالموارد المالية التي وفرتها أو تقوم بتوفيرها، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف. وتدعو الأمانة إلى وضع قسم فرعي أخير يخصص لجميع الأنشطة الأخرى ذات الصلة بمكافحة التصحر.

٩- وفيما يلي الهيكل العام لهذه الوثيقة: يتبع الفصل الثاني، وهو الموجز التجميعي للتقارير ال ١٧ الواردة، خطة تتماشى مع توصيات الأمانة لصياغة التقارير؛ ويتناول الفصل الثالث الاتجاهات العامة بشأن تنفيذ الاتفاقية باستخلاص التوجهات الرئيسية من التقارير. أما الفصل الرابع والأخير المعنون "الاستنتاجات والتوصيات"، فإنه يتناول الخطوط الرئيسية الكبيرة والمواضيع ذات الصلة بلجنة العلم والتكنولوجيا التي وردت الإشارة إليها في التقارير المتلقاة. وفي الفرع جيم من هذا الفصل، بذلت محاولة لبيان الروابط وأوجه التآزر مع الاتفاقيات الأخرى ومع استراتيجيات التنمية الوطنية، والتدابير المتخذة لإصلاح الأراضي المتدهورة وإنشاء نظم للإنذار السريع

للتخفيف من آثار الجفاف، ومراقبة وتقييم الجفاف والتصحر، وحصول البلدان المتأثرة الأطراف على التقنيات والمعارف والدراية الفنية الملائمة.

ثانياً - موجز تجميعي للمعلومات الواردة في تقارير البلدان المتقدمة الأطراف

ألف - أفريقيا

١٠ - يلاحظ أولاً أن ستة عشر من التقارير السبعة عشر الواردة تتناول تنفيذ الاتفاقية في أفريقيا.

١ - العمليات الاستشارية واتفاقات الشراكة

١١ - تؤيد معظم التقارير الأعمال التي تعزز العمليات الاستشارية، وبخاصة مشاركة السكان ومنظمات السكان في جميع مراحل عمليات صنع القرار. وتساند جميع التقارير تنظيم المجتمع المدني والعناصر المختلفة التي يتألف منها. ويتم ذلك عموماً بعقد دورات تدريبية ونقل المعارف أو الدراية الفنية. ويشمل أيضاً دعم إنشاء رابطات للنساء والمزارعين ومربي الماشية. ويجب أن يندرج تنظيم مكافحة التصحر في برامج إنمائية أوسع نطاقاً وفي برامج لمكافحة الفقر. وأحد المواضيع التي يتكرر ذكرها هو اللامركزية، أي تخفيف دور الدولة لصالح المنظمات المحلية والقطاع الخاص؛ ويصر عدد من التقارير على المشاريع التي تسمح بتحسين التنظيم على المستوى المحلي. وثمة جانب يرد ذكره بصورة واسعة هو إطلاع السكان على التصحر والاتفاقية بتنفيذ أعمال محلية لأغراض التنمية.

١٢ - وفيما عدا هذه التأكيدات المبدئية، لم يقدم إلا القليل من التفاصيل حول التدابير التي تتعلق مباشرة بدعم العمليات الاستشارية واتفاقات الشراكة التي ترتبط مباشرة بتنفيذ الاتفاقية. ويتم تنفيذ هذه العمليات والاتفاقات في معظم الحالات بدعم عمليات لتحقيق التنمية المحلية، بما في ذلك التنمية الريفية، واستغلال الغابات والموارد المائية، ومكافحة التآكل، وتحسين أراضي الرعي. وتصر ثلاثة تقارير على ضرورة إقامة تعاون دون إقليمي لمراعاة طابع التصحر العابر للحدود وكذلك بعض الموارد مثل المياه. وتشير جميع التقارير إلى أن المنظمات غير الحكومية هي التي تتولى إنجاز جزء كبير من أعمال دعم العمليات الاستشارية؛ وتتابع السفارات عموماً هذه الأعمال واتفاقات الشراكة. ولم يقدم دعم قوي لاتفاقات الشراكة المرتبطة حصراً بالاتفاقية.

١٣ - ومن جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى أن جميع التقارير تقريباً تورد مشاركة البلدان في المنظمات المختلفة المتعددة الأطراف، وبخاصة المنظمات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، لدعم العمليات القائمة على المشاركة واتفاقات الشراكة. وكثيراً ما يرد ذكر البنك الدولي، ومصارف التنمية الإقليمية، وصندوق البيئة العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. بل وتذكر بعض التقارير

مبلغ الاشتراك الذي يتعين على الدولة دفعه لهذه الهيئات ومبلغ تبرعها، دون الإشارة مع ذلك إلى الحصة المخصصة لمكافحة التصحر. وترد كذلك الإشارة إلى اتفاقات الشراكة القائمة مع مراكز البحوث التابعة للفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية، وبخاصة مع المراكز المتخصصة في المناطق القاحلة والاستوائية مثل المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق القاحلة والمعهد الدولي للبحوث المتعلقة بمحاصيل المناطق المدارية شبه القاحلة. ويفيد أحد البلدان المتقدمة بأنه يدعم محفل آسيا - أفريقيا ٢٠٠١ بشأن العمليات القائمة على المشاركة. وتشير عدة تقارير إلى الدعم الذي يتم تقديمه لمنظمات أفريقية دون إقليمية وإقليمية، مثل اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ومرصد الصحراء الكبرى والساحل.

٢- التدابير المتخذة للمساعدة في إعداد وتنفيذ برامج عمل على جميع المستويات،

لاسيما المعلومات المتعلقة بما وفرته أو ما تقوم بتوفيره من موارد مالية،

على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف

١٤- لا تشير التقارير إلى عدد كبير من التدابير التي تم اتخاذها للمساعدة في إعداد برامج العمل الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية؛ وتفيد بأنه سبقت الإشارة بالفعل إلى هذه الأعمال في تقارير الأعوام السابقة. وإجمالاً، لا تشير التقارير كثيراً إلى مفهوم برامج العمل الوطنية: وهي تذكر كلها تقريباً بأنه ينبغي تقديم طلبات للقيام بأعمال الدعم بشأن هذا الموضوع وأنه لم يتم تقديم عدد كبير من هذه الطلبات في الماضي. وتفيد معظم التقارير بأن برامج العمل الوطنية تمثل أولوية ولكن قليلة هي أعمال الدعم التي تستهدفها. وتجدد الإشارة مع ذلك إلى أن ثلاثة بلدان تفيد بأنها تقوم بدور "الموجه" لأربعة بلدان في أفريقيا؛ ولا تسمح الحالة المحلية بتنظيم برنامج عمل وطني في واحد من هذه البلدان. ويشير بلدان إلى دعمها غير المباشر لخمسة بلدان في أفريقيا، ويشير بلدان آخران إلى أنهما يدعمان برامج عمل وطنية وبرامج عمل دون إقليمية عن طريق مرصد الصحراء الكبرى والساحل. ويفيد أحد البلدان بأنه يدعم برنامج عمل دون إقليمي في أفريقيا الجنوبية بواسطة الآلية العالمية. وتوضح البلدان المتقدمة بأن برامج العمل الوطنية يجب أن تندرج في استراتيجيات وطنية للتنمية واستراتيجيات الحد من الفقر. وتفيد ثلاثة تقارير، علاوة على ذلك، بأن استراتيجية مكافحة التصحر يجب أن تنفذ بالتنسيق مع استراتيجيات حماية التنوع البيولوجي؛ وتشير هذه التقارير صراحة إلى أعمال ترتبط باتفاقية التنوع البيولوجي. وتجدد الإشارة أيضاً إلى أن التقارير تذكر مشاركة البلدان في المنظمات المختلفة المتعددة الأطراف، وبخاصة المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، لارتباط بعض هذه المنظمات بإعداد برامج العمل الوطنية، مثل مكتب الأمم المتحدة لمنطقة الساحل السوداني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفيما يتعلق بدعم تنفيذ برامج العمل الوطنية، يبدو من الصعب التمييز، في معظم الأعمال الداعمة لعمليات التنمية، بين العمليات التي تتعلق مباشرة ببرامج العمل الوطنية وتلك التي تتعلق ببرامج أو خطط أخرى.

١٥- وتقدم جميع التقارير تقريبا معلومات عن الموارد المالية التي وفرت في عام ٢٠٠١. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى شدة صعوبة التعرف في هذه البيانات المختلفة على الحصة المخصصة لكل من الأعمال المختلفة، وذلك أحيانا بسبب استخدام مبالغ شاملة سنوية. وتعلق المعلومات أيضا في أغلب الأحيان بعمليات جزئية ومحددة لا تدخل بالتحديد ضمن إطار تنفيذ الاتفاقية، ولكنها ترتبط بتنفيذ أنشطة أخرى لمكافحة التصحر. ومن جهة أخرى، تشير بعض التقارير إلى المبالغ المخصصة لأمانة الاتفاقية، ومشاركة ممثلي البلدان النامية في الاجتماعات الإقليمية التي تنظمها الاتفاقية، ومؤتمرات الأطراف والآلية العالمية. ويمكن تجميع المبالغ المالية التي تخصص لدعم أفريقيا، بشكل مختصر في عدة أنواع: (أ) الدعم المؤسسي لتعزيز الهياكل الوطنية والإقليمية القائمة؛ (ب) دعم المنظمات غير الحكومية؛ (ج) دعم الأنشطة العلمية و(د) دعم الأنشطة العامة الأخرى. وهناك بعض التقارير التي لا تعطي بيانات مالية. ويورد أحد التقارير جميع أعمال الدعم التي تم تقديمها منذ انضمام البلد المعني إلى الاتفاقية. وأخيرا، تقدم بعض البلدان معلومات مفصلة أيضا عن مساهماتها في المنظمات المتعددة الأطراف، كما سبقت الإشارة إلى ذلك في الجزء الفرعي ١ الوارد أعلاه.

١٦- وتشير معظم التقارير أخيرا إلى الجهود الداخلية التي بذلتها البلدان المتقدمة الأطراف لصالح منظماتها الوطنية، العامة والخاصة، التي تعمل بالتعاون مع البلدان الأطراف المتأثرة. وتعلق هذه الجهود بما يتم تنفيذه من أعمال علمية وتقنية، لاسيما في مجالات مثل مكافحة التآكل، وإصلاح الأراضي والري، وتحسين ممارسات تربية الماشية والزراعة، ونظم المعلومات الجغرافية، والاستشعار عن بعد، وإعداد مؤشرات وأساليب متابعة/تقييم التصحر. وتستهدف هذه الجهود أيضا دعم هيئات التدريب مثل الجامعات أو المراكز المتخصصة. وأخيرا، تدعم هذه الجهود أيضا منظمات وطنية غير حكومية تعمل بالشراكة مع منظمات غير حكومية تابعة للبلدان الأطراف المتأثرة، ولكن المعلومات المقدمة متباينة إلى حد كبير (مبالغ مالية إجمالية، قوائم ترد فيها تفاصيل كثيرة، إلخ).

٣- جميع الأنشطة الأخرى ذات الصلة بمكافحة التصحر

١٧- تقدم جميع التقارير معلومات مفصلة عن الأعمال الثنائية التي تم القيام بها لدعم عمليات مكافحة الجفاف والتصحر. وتشمل هذه الأعمال تدابير إصلاح الأراضي المتدهورة، وبخاصة حفظ المياه والتربة، وإدارة الموارد إدارة مستدامة، والنهوض بالزراعة وتربية الماشية، والحراثة، ونظم الإنتاج، فضلا عن جميع أعمال دعم البحوث العلمية في هذه الميادين. وتعلق هذه الأعمال أيضا بجميع التدابير المتخذة لصالح النهج القائمة على المشاركة وتعزيز المجتمع المدني، التي وردت الإشارة إليها في الجزء الفرعي المعنون "العمليات القائمة على المشاركة"، والتدابير الداعمة للامركزية، والإصلاحات المؤسسية، بما في ذلك خصخصة بعض القطاعات. وتعلق هذه الأعمال أخيرا بتدابير تعزيز القدرات الوطنية والمحلية والتعليم والتدريب. وتشدد جميع التقارير على تكامل طابع هذه الأعمال وصلاتها بالقضاء على الفقر. وتشرح معظم التقارير آليات التعاون الثنائي والأهداف المتوخاة: تضع بعض

التقارير جداول محددة تورد فيها، لكل عملية وكل بلد، الأعمال التي تم تنفيذها في أفريقيا، في حين تعطي تقارير أخرى، بالأحرى، معلومات ذات طابع فلسفي واستراتيجي حول منهجية التعاون التي تتبعها البلدان. وتتضمن التقارير الأخرى تفاصيل قليلة عن الأعمال التي تم تنفيذها. وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أن بعض التقارير تذكر الدعم المقدم لمنظمات إقليمية أفريقية متخصصة، مثل المركز الإقليمي للتدريب على الأرصاد الجوية والهيدرولوجيا العلمية وتطبيقاتهما، والمركز الأفريقي لتطبيقات الأرصاد الجوية لأغراض التنمية، ولبرامج عابرة للحدود تابعة لمركز الصحراء الكبرى والساحل الذي ينصب عمله بوجه خاص على أساليب متابعة الجفاف وموارد المياه الجوفية.

١٨- وعلى سبيل الإرشاد، تبين بعض اتجاهات العمل التي تمثل قاسماً مشتركاً بين جميع التقارير. فتحسين إدارة موارد المياه يرد في جميع التقارير تقريباً كأولوية حقيقية: معرفة الموارد، بما في ذلك المياه الجوفية، وتقنيات الري، وكذلك الأعمال المنفذة في آن واحد لصالح إدارة المياه والتربة على مستوى الأحواض المنحدرة. وثمة اتجاه آخر ورد ذكره على نطاق واسع هو تحسين ممارسات الحراثة وتربية الماشية. ويرد ذكر التنمية الريفية المحلية والمتكاملة في التقارير على أنها هي تلك التي تحظى بأكثر عدد من العمليات التي تنفذ لصالحها وبأكبر مبلغ من التمويل. وثمة أولوية أخرى ورد ذكرها هي التدريب، سواء التدريب الجامعي الذي يقدم في شكل فترات إقامة قصيرة ومتوسطة في جامعات البلدان المتقدمة الأطراف، أو التدريب الذي يقدم في شكل دورات تدريبية قصيرة تعقد محلياً. وتفيد أربعة تقارير بأعمال البحث عن أوجه التآزر بين الاتفاقيات الثلاث وبعض المشاريع التي تربط هذه الاتفاقيات الثلاث ببعضها، لاسيما في مجالي إيكولوجيا الزراعة وحجز الكربون.

باء- آسيا

١٩- تجدر الإشارة إلى أن ثلاثة عشر تقريراً من أصل سبعة عشر تشير إلى تنفيذ الاتفاقية في آسيا.

١- العمليات الاستشارية واتفاقيات الشراكة

٢٠- تؤيد معظم التقارير العمليات الاستشارية واتفاقيات الشراكة. ولا يختلف مفهوم السياسات الوارد وصفها في التقارير بين أعمال الدعم المنفذة لصالح أفريقيا وأعمال الدعم المنفذة لصالح آسيا. فهذه السياسات تستهدف دعم مشاركة الجهات الفاعلة في تحديد سياسات ومشاريع وبرامج مكافحة التصحر، ودعم تنظيم حلقات التدارس وأفرقة العمل وشبكات التبادل والمعلومات بشأن الاتفاقية ومكافحة التصحر. وهي تستهدف أيضاً دعم الأعمال التي تقوم بها مجموعات محلية من المزارعين ومربي الماشية والنساء وغيرها من المجموعات لتحقيق التنمية المحلية والمتكاملة. أما هدفها النهائي، فهو تحقيق اللامركزية بتعزيز المجتمع المدني، من جهة، وجمع المعارف التقليدية، والحصول على الدراية الفنية، والتوعية والتدريب، من جهة أخرى.

٢١- وكما وردت الإشارة إلى ذلك في الفرع المخصص "لأفريقيا"، تتدخل البلدان المتقدمة الأطراف أيضا عن طريق المنظمات المتعددة الأطراف، ومنها بوجه خاص المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولجان الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا وآسيا والمحيط الهادئ، والبنك الدولي، ومصرف التنمية الآسيوي. وتتدخل أيضا بمساعدة المعاهد الدولية للبحوث الزراعية التابعة للفريق الاستشاري للبحوث الزراعة الدولية، مثل المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق القاحلة، والمعهد الدولي للبحوث المتعلقة بمحاصيل المناطق المدارية شبه القاحلة. وتشير بعض البلدان إلى تمسكها باتفاقات الشراكة دون الإقليمية كما هو الحال في جزر المحيط الهادئ وآسيا الوسطى وغرب آسيا. وتجدد الإشارة أخيرا إلى أن المنظمات غير الحكومية تنفذ أعمالا كثيرة بشأن العمليات الاستشارية. وتذكر بعض التقارير بالاسم قائمة المنظمات غير الحكومية التي تدعمها، وتكتفي تقارير أخرى بالإشارة إلى أعمال الدعم التي تقدم بدون تمييز إلى المنظمات غير الحكومية التابعة للبلدان المتقدمة والمنظمات غير الحكومية التابعة للبلدان المتأثرة.

٢- التدابير المتخذة للمساعدة في إعداد وتنفيذ برامج عمل على جميع المستويات،
لا سيما المعلومات المتعلقة بما وفرته أو ما تقوم بتوفيره من موارد مالية، على
الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف

٢٢- لا تشير التقارير إلا إلى عدد قليل جدا من أعمال الدعم التي تم تنفيذها بشكل محدد لدعم إعداد وتنفيذ برامج العمل الوطنية وبرامج العمل دون الإقليمية. ويفيد أحد البلدان بأنه دعم تنسيق مراكز اتصال وطنية بتنظيم مؤتمر وزاري في آسيا ومحفل آسيا - أفريقيا المشار إليه في الفرع المخصص "لأفريقيا". وقدم بلد آخر الدعم لبلد متأثر في الجهود التي يبذلها لإدراج مكافحة التصحر في استراتيجية وطنية للتنمية، وذلك من خلال الآلية العالمية. وتشير بعض التقارير أيضا إلى أنه يتم دعم جهود البلدان المتأثرة لاستيفاء برامج عملها الوطنية. وهناك بلدان يدعمان الجهود دون الإقليمية التي تبذل في آسيا الوسطى لإنشاء برنامج عمل دون إقليمي وفي غرب آسيا لصالح برامج عملها الوطنية ولوضع برنامج عمل دون إقليمي.

٢٣- وتتضمن التقارير معلومات متنوعة تماما بشأن الموارد المالية التي توفرها البلدان المتقدمة. وتخصص هذه الموارد لعدة استخدامات. فمن جهة، يقدم الدعم لصياغة تقارير وطنية وفقا للأحكام القانونية، والمشاركة في الاجتماعات دون الإقليمية التي تعقد بشأن الاتفاقية، والمشاركة في الهيئات التابعة للاتفاقية. ومن جهة أخرى، تخصص هذه الموارد لمشاريع كثيرة تتعلق بالتنمية، والتدريب، والبحوث العلمية والتقنية، والإعلام.

٢٤- وتشير معظم البلدان إلى الجهود الداخلية التي تبذلها بشأن تنظيم وتنسيق مكافحة التصحر وأولويات عملها. وتذكر هذه التقارير الجهات الرئيسية الفاعلة المعنية، العامة منها والخاصة. وهذه الجهات هي بوجه عام

مؤسسات علمية وجامعية يتناول عملها مسائل مثل متابعة التصحر، وتحسين أساليب مكافحة التآكل، وإدارة المياه، ونظم المعلومات الجغرافية، والاستشعار عن بعد.

٣ - جميع الأنشطة الأخرى ذات الصلة بمكافحة التصحر

٢٥ - لقد وردت إشارة في تقارير البلدان المتقدمة إلى مشاريع كثيرة تستهدف تحقيق التنمية الريفية وتتعلق أيضا بالبيئة ومكافحة التصحر: في البلدان المتأثرة في غرب آسيا؛ في بلدان جنوب وجنوب شرق آسيا؛ ثم في دول آسيا القارية وآسيا الوسطى. وقد جمعت المشاريع في فئتين. وتتضمن الفئة الأولى مشاريع تقنية جدا مهمتها هي تحقيق أهداف محددة مثل النهوض بالمعرفة وتحسين إدارة الموارد المائية، وبالذات في البلدان القاحلة في منطقة آسيا؛ ومتابعة التصحر؛ ومكافحة التآكل بأجهزة محددة وبممارسات زراعية سليمة، كما يجري في الصين على "هضبة لويس"؛ وحماية الغطاء النباتي، والحراجه والحراجه الزراعية. والفئة الثانية مخصصة لتنظيم المجتمع المدني ومشاركة السكان في صنع القرارات التي تتعلق بمكافحة التصحر وتحقيق التنمية. وهناك مشاريع لها بعد دون إقليمي، منها على سبيل المثال مشاريع الإصلاح في بلدان حوض الميكونغ أو تحسين استخدام المياه في بلدان آسيا الوسطى وبلدان غرب آسيا.

جيم - أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي

٢٦ - تتناول تقارير ثمانية بلدان من أصل سبعة عشر تنفيذ الاتفاقية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي.

١ - العمليات الاستشارية واتفاقات الشراكة

٢٧ - ترد في الفرع المخصص لـ "أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي" في التقارير نفس إعلانات المبادئ التي وردت في الفروع المخصصة لأفريقيا وآسيا بشأن دعم العمليات القائمة على المشاركة واتفاقات الشراكة. ومع ذلك، لا يشير سوى عدد قليل من البلدان إلى دعمه للعمليات الاستشارية واتفاقات الشراكة. وتفيد المعلومات الواردة في التقارير التي تناولت هذه المسألة بالجهود التي بذلت لتعزيز التعاون في المنطقة الفرعية من منطقة الكاريبي في إطار تنفيذ الاتفاقية بمساعدة ثلاثة بلدان. وأشار إلى أنه تم تنفيذ أعمال كثيرة للتوعية بالتصحر والاتفاقية في ثلاثة بلدان؛ وتبذل المنظمات غير الحكومية هذه الجهود بدعم من سفارات البلدان المتقدمة. ويقوم بلد بتنفيذ أعمال لتحقيق التقارب بين البلدان الأندية.

٢- التدابير المتخذة للمساعدة في إعداد وتنفيذ برامج عمل على جميع المستويات،
لاسيما المعلومات المتعلقة بما وفرته أو تقوم ما بتوفيره من موارد مالية، على
الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف

٢٨- لا تشير التقارير إلى أعمال الدعم المباشر التي تم تنفيذها لإعداد وتنفيذ برامج عمل وطنية وبرامج عمل
دون إقليمية، باستثناء برنامج عمل وطني في منطقة الكاريبي. ويفيد أحد البلدان المتقدمة بأنه يدعم هذا الإجراء
بشكل غير مباشر في اثنين من البلدان المتأثرة بالتوصية بإدراجه في السياسات البيئية لهذين البلدين وتنسيقه مع
الخطط المرتبطة بالاتفاقيتين الأخريين المتعلقين بالبيئة.

٢٩- ولم تقدم سوى معلومات قليلة بشأن الموارد المالية التي خصصت لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. وكما
هو الحال بالنسبة للمناطق الأخرى التي تغطيها الاتفاقية، فإن هذه الجهود موزعة بين دعم الاتفاقية دعما مؤسسيا
(صياغة التقارير، المشاركة في الاجتماعات التأسيسية)، ودعم عدة مشاريع لمكافحة التصحر وتحقيق التنمية، ودعم
أعمال التدريب وتعزيز المجتمع المدني؛ وأخيرا دعم البحوث العلمية في البلدان المتقدمة والبلدان المتأثرة على
السواء.

٣- جميع الأنشطة الأخرى ذات الصلة بمكافحة التصحر

٣٠- تذكر التقارير الواردة أنه تم تقديم الدعم في حالات كثيرة لعمليات التنمية ومكافحة التصحر وتدهور
الأراضي في جميع بلدان المنطقة تقريبا. ومن جهة أخرى، تم إبراز العديد من هيئات التنسيق الإقليمية: الهيئة التي تم
إنشائها لتنمية المناطق الجبلية في البلدان الأندية، والهيئات التي دعمتها مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة
الكاريبي، والجماعة الكاريبية، لاسيما في أمريكا الوسطى، بشأن الجوانب المنهجية ونظم الأرصاد الجوية. ويمكن
تصنيف المشاريع في فئتين. فمن جهة، هناك مشاريع تقنية جدا تتمحور حول التنمية الريفية، وإصلاح الأحواض
المنحدرة ومكافحة التآكل، وإدارة الموارد المائية، وحماية الغابات وإدارة الأحراج، والحراثة الزراعية؛ ومشروع
تقني يربط بين جوانب مكافحة التصحر وجوانب تغير المناخ (حجز الكربون). ومن جهة أخرى، هناك مشاريع
لتحقيق اللامركزية وتعزيز المجتمع المدني وحياسة السكان للتكنولوجيات. وقد أشير أيضا إلى الجهود المبذولة في
مجال البحوث العلمية، لاسيما لدى المؤسسات الدولية للبحوث الزراعية التابعة للفريق الاستشاري للبحوث
الزراعة الدولية، مثل المركز الدولي للزراعة المدارية والمركز الدولي للبطاطا.

دال- أوروبا الوسطى والشرقية

٣١- تجدر الإشارة إلى أن تقريرا واحدا يتناول تنفيذ الاتفاقية في أوروبا الوسطى والشرقية.

١ - العمليات الاستشارية واتفاقات الشراكة

٣٢ - يشير هذا التقرير إلى أنه تم تنفيذ نشاط واحد في ميدان اتفاقات الشراكة: الجهود دون الإقليمية المبذولة في إطار "فريق فيزغراد".

٢ - التدابير المتخذة للمساعدة في إعداد وتنفيذ برامج عمل على جميع المستويات، لاسيما المعلومات المتعلقة بما وفرته أو ما تقوم بتوفيره من موارد مالية، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف

٣٣ - لا يشير التقرير إلى أنه تم تنفيذ أي نشاط في هذا الميدان. وليست هناك معلومات بشأن المبالغ المالية.

٣ - جميع الأنشطة الأخرى ذات الصلة بمكافحة التصحر

٣٤ - لم يتم تقديم أية معلومات بصددها.

ثالثا- الاتجاهات العامة بشأن تنفيذ الاتفاقيات

ألف- الاتجاهات بشأن العمليات الاستشارية واتفاقات الشراكة

٣٥ - تؤكد جميع البلدان المتقدمة الأطراف في تقاريرها دعمها المبني للعمليات الاستشارية واتفاقات الشراكة في جميع المناطق. وتساند جميع هذه البلدان الجهود الرامية إلى تحقيق اللامركزية وتعزيز المجتمع المدني، سواء بشكل مباشر بتنفيذ أعمال موجهة خصيصا لتحقيق هذا الهدف، أو بشكل غير مباشر بدعم عمليات التنمية التي يخصص جانب منها لمشاركة السكان. وتجدر الإشارة مع ذلك إلى أن عدد الأعمال المباشرة أقل من عدد الأعمال غير المباشرة. وقد لوحظ أن هناك اتجاها في جميع المناطق هو ازدياد أنشطة المنظمات غير الحكومية في مجال التنمية بالنسبة لما ورد ذكره في التقارير التي قدمت إلى الدورتين الثالثة والرابعة لمؤتمر الأطراف. ويسري ذلك على المنظمات غير الحكومية التابعة للبلدان المتقدمة والبلدان المتأثرة على حد سواء؛ وتقاس بذلك درجة الأولوية التي تولى لتعزيز المجتمع المدني. وتنسق هذه الأنشطة سفارات البلدان المتقدمة. ولم يتم تنفيذ أعمال دعم كثيرة لصالح اتفاقات الشراكة التي ترتبط حصرا بالاتفاقية.

٣٦ - وتشدد بعض التقارير على الطابع العالمي والمحلي الذي يتسم به التصحر، وهو طابع يبرر في نظرها ضرورة تنفيذ أعمال محلية تماما وأعمال على نطاق أوسع تتسم بطابع دون إقليمي، بل بطابع إقليمي. ولا بد لتنفيذ هذه الأعمال في أفضل الظروف من إبرام اتفاقات شراكة. وتبرم هذه الاتفاقات بواسطة المنظمات دون الإقليمية والإقليمية القائمة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، ويتأكد بذلك الدور الذي تلعبه هذه

المنظمات. ويتبين، من ثم، أن في جميع المناطق التي تدخل ضمن اختصاص الاتفاقية اتجاهها لتعزيز عمليات التضامن والتعاون الإقليميين. وتعزز هذا الاتجاه سفارات البلدان المتقدمة في البلدان المتأثرة وعمليات تمويل المراكز التقنية والعلمية على الصعيد الإقليمي. وبالإضافة إلى هذه الأنشطة الإقليمية، أشير في عدد من التقارير إلى نشاطين إقليميين هما محفل آسيا - أفريقيا ومشروع وضع مؤشرات بالتعاون مع بلدان أفريقيا الغربية، ومرصد الصحراء الكبرى والساحل، والصين، ومجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي.

باء- الاتجاهات بشأن التدابير المتخذة، وبخاصة التدابير المالية،

للمساعدة في إعداد وتنفيذ برامج العمل

٣٧- تؤكد البلدان المتقدمة الأطراف اهتمامها المبدئي ببرامج العمل الوطنية وبرامج العمل دون الإقليمية وبرامج العمل الإقليمية، سواء على صعيد إعدادها أو تنفيذها. ومع ذلك، لم يشر في التقارير المتلقاة إلا إلى عدد قليل جدا من الأعمال التي تم القيام بها لتوفير الدعم المباشر للبرامج الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية في جميع المناطق (باستثناء أوروبا الوسطى والشرقية). والاتجاه المشار إليه في الفقرة السابقة بشأن تعزيز الأنشطة وعمليات التضامن الإقليمية لا يعني بالضرورة أن هناك برامج عمل دون إقليمية وبرامج عمل إقليمية.

٣٨- وتذكر بعض البلدان بأنها تقوم بدور "الموجه" كما وردت الإشارة إلى ذلك في التقارير السابقة التي قدمت إلى الدورتين الثالثة والرابعة لمؤتمر الأطراف. وتقدم البلدان المتقدمة مرة أخرى معلومات بشأن إجراءات إقامة التعاون الثنائي: فيشترط لإقامة التعاون في أي مجال تقديم طلب من جانب السلطة المختصة في البلد صاحب الطلب. وتفيد بعض التقارير بعدم تلقي طلبات لإعداد برامج عمل وطنية. وفي المقابل، لوحظ في جميع المناطق (باستثناء أوروبا الوسطى والشرقية) وأساسا في أفريقيا أنه يتم دعم برامج العمل الوطنية بشكل غير مباشر عن طريق مشاركة البلدان المتقدمة في مشاريع مكافحة التصحر أو في مشاريع تحقيق التنمية الريفية: وفي الواقع، تسهم نتائج هذه المشاريع أيضا في إعداد برامج عمل وطنية. ولم يذكر أي تقرير مشاريع ميدانية تمخضت مباشرة عن تنفيذ برامج عمل وطنية. وتصر البلدان المتقدمة على ضرورة ربط برامج العمل الوطنية ومكافحة التصحر، بإحكام، بالاستراتيجيات الوطنية للتنمية وبالخطط والبرامج النابعة عنها؛ وهذا الاتجاه الذي سبق إبدائه في التقارير السابقة تم تأكيده في الاستيفاءات الواردة بالنسبة لجميع المناطق التي تغطيها الاتفاقية.

جيم- الاتجاهات بشأن جميع الأنشطة الأخرى ذات الصلة بمكافحة التصحر

٣٩- تنقسم الأنشطة الأخرى ذات الصلة بمكافحة التصحر إلى مجموعتين رئيسيتين، كما سبقت الإشارة إلى ذلك في الفروع المخصصة "لأفريقيا" و"آسيا" و"أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي" من الفصل الثاني أعلاه وفي التقارير التي قدمت إلى الدورتين الثالثة والرابعة لمؤتمر الأطراف. وتتناول المجموعة الأولى الأنشطة التي يمكن وصفها

بأنشطة "موضوعية"، وهي الأنشطة التي تتعلق بمتابعة التصحر، والموارد الطبيعية وإدارتها المستدامة. وتتناول المجموعة الثانية الأنشطة ذات الصلة بمشاركة السكان في صنع القرارات التي تخصهم، وتحقيق اللامركزية وتنظيم المجتمع المدني، فضلا عن تعزيز مجموعات بعينها مثل النساء والمزارعين ومربي الماشية.

٤٠ - ولوحظ أن هناك فرقا بسيطا بين منطقة أفريقيا والمناطق الأخرى: فالمشاريع التي تدعمها البلدان المتقدمة في أفريقيا هي غالبا مشاريع متكاملة تشمل أهدافا "موضوعية" وأهدافا تتعلق بمشاركة السكان. أما في المناطق الأخرى، فإن المشاريع موجهة بشكل مباشر أكثر نحو تحقيق أهداف "موضوعية". وهناك بالإضافة إلى ذلك بعض المواضيع الرئيسية التي لها الأولوية في جميع المناطق: المياه، ومكافحة التآكل وتدهور الأراضي، وتحسين نظم الزراعة وتربية الماشية، والنباتات والأحراج، والحراثة الزراعية (خاصة في آسيا)، ومتابعة التصحر. وتورد التقارير معلومات قليلة جدا حول أهداف الاقتصاد الكلي مثل ثبات أسعار المنتجات الزراعية أو إقامة أنشطة اقتصادية بخلاف الزراعة وتربية الماشية.

٤١ - وتجدر إضافة اتجاهين آخرين برزا بصورة أكبر في التقارير الواردة عنه في التقارير السابقة. ويتعلق الاتجاه الأول بأنشطة التدريب، وتعزيز القدرات المحلية والوطنية، وإتاحة الدراية الفنية والتكنولوجيات. ويتعلق الاتجاه الثاني بدعم البحوث العلمية في البلدان المتقدمة والبلدان المتأثرة على حد سواء؛ وتتناول هذه البحوث بوجه خاص جوانب متابعة حالة الجفاف والتصحر وجوانب الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، والمياه، والتربة، والنباتات. وتشير بعض البلدان إلى قطاعات أنشطة لا تستهدف تماما مكافحة التصحر (البنى التحتية، الصحة).

دال - اتجاهات أخرى

٤٢ - فيما يتعلق بدعم البلدان المتقدمة لتنفيذ الاتفاقية، تبين المعلومات الواردة بالتفصيل بشأن توفير دعم لصياغة التقارير وعقد الاجتماعات دون الإقليمية ومشاركة البلدان المتأثرة في الاجتماعات المنصوص عليها في نظام الاتفاقية (مؤتمر الأطراف، الفريق العامل المخصص، لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية) أن هذا الدعم قائم.

٤٣ - وبوجه عام، تصف البلدان تنظيمها الداخلي بشكل جيد وتبين طريقة تعاونها، والجهة المكلفة به وكيفية تنسيق هذا التعاون بين الوزارات والسفارات. وعلاوة على ذلك، تقدم معلومات مفصلة عن الهيئات الوطنية المختصة في مجال التصحر، وتذكر بوجه خاص الهيئات العلمية ومؤسسات التدريب. ويتعزز، فيما يبدو، الاهتمام بدعم عمليات التعاون التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية. ويشير أحد البلدان إلى أن منظمة وطنية غير حكومية هي التي تتولى تنسيق أعمال الدعم التي يقوم بها لتنفيذ الاتفاقية. وتشير جميع البلدان أيضا إلى الأولويات في مجال التعاون ويشير بعضها أيضا إلى اهتمامها بإحراز تقدم في ميداني حقوق الإنسان والمساواة بين المرأة والرجل.

٤٤ - وتؤكد جميع البلدان، كما في تقاريرها السابقة ولكن بمزيد من الوضوح، أن مكافحة التصحر تشكل أولوية بالفعل، ولكن بشرط إدراجها في استراتيجيات وطنية تربط التنمية المستدامة ومكافحة الفقر ومكافحة التصحر ببعضها البعض.

٤٥ - وتنفذ أعمال كثيرة لمكافحة التصحر في إطار التعاون المتعدد الأطراف، لاسيما من جانب المنظمات والبرامج التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، ومن جانب المراكز التابعة للفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية فضلا عن المراكز العلمية والتقنية الإقليمية، وبخاصة المراكز الأفريقية. وقد وردت إشارة للمرة الأولى إلى الأعمال التي تم تنفيذها بدعم الآلية العالمية.

٤٦ - وترد المبالغ المالية التي قدمت لتنفيذ الاتفاقية ومكافحة التصحر متباينة جدا وبعملات مختلفة. ففي بعض التقارير، ذكرت صراحة المبالغ الإجمالية السنوية، وبخاصة المبالغ المتعلقة بعامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١؛ وفي تقارير أخرى، لم ترد سوى مبالغ إجمالية موزعة على عدة سنوات؛ وأخيرا، لا تورده بعض التقارير إشارة إلى أية مبالغ. وبرغم هذا الاختلاف، يقدر أن جهود مكافحة التصحر تتواصل، بل وتزيد في بعض البلدان المتقدمة. وتحظى القارة الأفريقية بالأولوية الكبرى، تليها آسيا ثم أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. وأخيرا، تركز بعض البلدان تعاونها على عدد محدود من البلدان المتأثرة، في حين تتدخل بلدان أخرى في عدد كبير من البلدان المتأثرة في المناطق الثلاث في آن واحد. وأخيرا، لم تقدم سوى بيانات قليلة جدا فيما يتعلق بالدعم الذي تم توفيره لأوروبا الوسطى والشرقية.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٤٧ - ترد أدناه أربعة فروع مخصصة للاستنتاجات والتوصيات التي يمكن استخلاصها من التقارير الواردة، وبخاصة فرع عن المواضيع ذات الصلة بلجنة العلم والتكنولوجيا.

ألف - استنتاجات بشأن تنظيم التقارير ونهج التقارير

٤٨ - لقد وردت معظم تقارير البلدان المتقدمة بعد التاريخ الأخير الذي حددته الدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف لتتقدمها. وبعض البلدان التي كانت قد قدمت تقارير قبل ذلك إلى الدورتين الثالثة والرابعة لم تقدم تقارير قبل استيفاء هذا الموجز التجميعي. وقدمت بعض البلدان تقارير للدورة الثالثة، وقدمت بلدان أخرى تقارير للدورة الرابعة، وقدمت بعض البلدان تقارير للدورتين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن البلدان التي كانت قد قدمت تقارير إلى لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية ليست هي بالضرورة نفس البلدان التي قدمت تقارير قبل ذلك. ونتيجة لذلك، فإن من الصعب جدا إجراء مقارنة زمنية لتطور المساعدة التي قدمت إلى البلدان المتأثرة. وتباين التقارير إلى حد ما

فيما يتعلق بهيكلها ومضمونها والبيانات المالية الواردة فيها. وفيما يتعلق بالهيكل بخصر المعنى، فقد وضع عدد قليل من التقارير وفقا للهيكل الموصى به، ووضع تقرير واحد فقط وفقا لهذا الهيكل تماما؛ وقدمت التقارير الأخرى عموما ملخصا تم وضعه وفقا للهيكل الموصى به ولكن النص ذاته قد ابتعد عنه. ويتفاوت طول التقارير، إذ إنه يتراوح بين صفحة واحدة وأكثر من أربعين صفحة. وجميع هذه العناصر قد جعلت من الصعب إعداد الموجز التجميعي.

٤٩- وتبين جميع البلدان المتقدمة طرائق وأهداف تعاونها. وتعطي بعض البلدان معلومات كثيرة عن فلسفتها واستراتيجيتها وسياستها في مجال التعاون، بينما تقدم بلدان أخرى معلومات مفصلة إلى حد ما بشأن الأعمال الملموسة التي قامت بها، سواء في متن النص أو في مرفقات. ونتيجة لذلك، يصعب إعداد موجز تجميعي بسبب هذا التباين العام. وبالإضافة إلى ذلك، تحرص البلدان المتقدمة بالدرجة الأولى على شرح سبب تعاونها واهتمامها بالتصحر والجهات التي تتعاون معها. ويلاحظ أيضا أن هناك صعوبة في فصل الأنشطة التي تدخل مباشرة في مجال تنفيذ الاتفاقية عن الأنشطة الأخرى ذات الصلة بمكافحة التصحر.

٥٠- وإجمالاً، فإن التقارير المقدمة هي بالفعل استيفاءات لتقارير سابقة تم إثراؤها بمعلومات جديدة، علاوة على التقارير الثلاثة الجديدة. وفي إحدى الحالات، استوفى التقرير بفضل استبيان أرسل إلى سفارات البلد المعني. وفيما يتعلق بالأولويات الإقليمية، يلاحظ أن ستة عشر تقريراً من أصل سبعة عشر تتناول أفريقيا، وثلاثة عشر تقريراً تتناول آسيا، وثمانية تقارير تتناول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، وتقريراً واحداً يتناول أوروبا الوسطى والشرقية.

باء- استنتاجات بشأن تحليل الآراء المتعلقة بالعمليات الاستشارية، وعمليات الشراكة، والتدابير المتخذة لتنفيذ الاتفاقية والتدابير الأخرى

٥١- إن الفلسفة الأساسية لتعاون البلدان المتقدمة مع البلدان المتأثرة لا تتغير من منطقة إلى أخرى. فالأعمال التي تدعمها تتناول تقريرا نفس المواضيع وليست هناك سوى فوارق ترتبط بتنوع حالات الفيزياء الحيوية. وتستفيد منطقة أفريقيا فيما يبدو بعدد أكبر من أعمال الدعم. وتتزايد أهمية المسائل ذات الصلة بالمياه.

٥٢- وتؤكد التقارير الأولوية الممنوحة بشكل ملحوظ لدعم العمليات الاستشارية، رغم قلة المشاريع المخصصة حصراً لهذا الهدف. وتنطوي مشاريع موضوعية كثيرة على جانب له صلة "بمشاركة السكان". وقد تأكد الدور المتزايد الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية، خاصة لتعزيز المجتمع المدني ومشاركة السكان في اتخاذ القرارات التي تخصها في مشاريع مكافحة التصحر. وتؤكد جميع التقارير على ضرورة إقامة عمليات شراكة بوجه عام، ولوحظ

أن عمليات التضامن دون الإقليمية قد ازدادت، في حين لم تعتمد بعد جميع المناطق الفرعية المشار إليها برنامج عملها دون الإقليمي.

٥٣- ولوحظت زيادة الجهود في مجال البحوث العلمية في عدد من البلدان المتقدمة؛ وقد اقترنت هذه الجهود بتنسيق داخلي. ويبدو أن هناك حاجة شديدة إلى زيادة فهم وزيادة شرح ماهية التصحر في ظل وضع يشتد تأثره بالمناخ، وشرح سبب اتصاف هذه العملية بطابع عالمي وكونها تم في نهاية الأمر جميع البلدان، سواء كانت بلدانا متأثرة أو بلدانا غير متأثرة.

٥٤- وتشير بعض البلدان إلى الصعوبات المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية والأعمال الناتجة عنها. والصعوبة الأولى هي قلة أو ضعف التنسيق الداخلي في بعض البلدان المتأثرة. وتتعلق الصعوبة الثانية بشدة تنوع الوزارات المسؤولة (الزراعة، والتنمية الريفية، وتربية الماشية، والمياه، والغابات، والبيئة، والتخطيط، والمالية، والشؤون الخارجية، إلخ). ووجهت صعوبات أخرى بصدد أنشطة تدريب الكوادر وأهالي القرى، والمسائل العقارية، ووجود قطاع خاص دينامي يتسم أحيانا بالهشاشة.

جيم- استنتاجات بشأن أوجه التآزر مع الاتفاقيات الأخرى والمسائل ذات الصلة بلجنة العلم والتكنولوجيا

٥٥- أشير في ثلاثة تقارير إلى الاتفاقيات الأخرى المتعلقة بالبيئة وإلى الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة الذي سيعقد في جوهانسبورغ بشأن التنمية المستدامة. واقترحت فيها وسيلتان على درجة كبيرة من الأهمية لوضع مشاريع ميدانية تراعي أهداف الاتفاقيات الثلاث. والوسيلة الأولى هي الأيكولوجيا الزراعية التي تسمح بتكثيف النباتات المحلية المزروعة مع أوضاع الجفاف ووقف تدهور الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي بفضل نظم زراعة بسيطة. أما الوسيلة الثانية، فهي الحراثة باعتبارها فخا للكربون ولكن أيضا كحامية للتنوع البيولوجي وتثبيت التربة. وتشير هذه التقارير الثلاثة إلى أنه تم بالفعل إقامة مشاريع ميدانية تجمع أهداف الاتفاقيات الثلاث. ويشير عدد من التقارير إلى صندوق البيئة العالمية، مع الإفادة في الوقت ذاته بأنه لا يدعم مشاريع كثيرة لها صلة بالتصحر.

٥٦- ولم يرد ذكر لجنة العلم والتكنولوجيا إلا في تقريرين من خلال عمل تم القيام به بشأن مؤشرات وضع الاتفاقية ومؤشرات متابعة/تقييم التصحر. ويمكن استخدام المؤشرات المقترحة لمساعدة البلدان المتأثرة والبلدان المتقدمة على السواء في إعداد تقاريرها القادمة. أما الأعمال التي أنجزت بشأن المعارف التقليدية، فلم تذكر إلا قليلا في التقارير، ودون الإشارة إلى توصيات اللجنة. وأخيرا، ورد ذكر أعمال الدعم التي تم تنفيذها بصدد نظم

الإنداز المبكر في تقريرين فيما يتعلق بمرصد الصحراء الكبرى والساحل والمركز الإقليمي للتدريب على الأرصاد الجوية والهيدرولوجيا العلمية وتطبيقاتها في نيامي.

دال - استنتاجات عامة

٥٧ - تعطي التقارير الواردة صورة واضحة عن الأنشطة التي قامت بها البلدان المتقدمة لصالح البلدان الأطراف المتأثرة وذلك بفضل ما بذلته من جهد في استيفاء هذه التقارير. ويستفاد منها أن جهود البلدان المتقدمة لمكافحة التصحر تتواصل. وهذا الكفاح يجب أن يندرج في أطر استراتيجية أوسع نطاقا مثل مكافحة الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز المجتمع المدني، وتحقيق اللامركزية. وإن مستوى الجهود المالية التي تبذلها البلدان المتقدمة، ومشاركتها المهمة، شأنها شأن مشاركة البلدان المتأثرة، في الاجتماعات القانونية المختلفة للاتفاقية، يضيفان على الاتفاقية قدرا أكبر من المشروعية في الحوار السياسي بين الأطراف. فضلا عن أن ذلك يمنح الاتفاقية ميزة نسبية مؤكدة لإيجاد أوجه تآزر، وخاصة بين اتفاقيات ريو الثلاث، في إدارة الموارد الطبيعية للبلدان المتأثرة بشكل مستدام. بيد أن التقارير لا تبين بوضوح طرائق التنفيذ التي من شأنها أن تؤشر ببدء المرحلة التنفيذية لإعمال الاتفاقية.

٥٨ - وترجع أهمية دور البحوث العلمية في البلدان المتقدمة إلى كون التصحر والجفاف والعمليات ذات الصلة بما قد أصبحت الآن ظواهر عالمية وعابرة للحدود. وهذه الظواهر تتطلب مزيدا من المعارف والمتابعة والجهود دون الإقليمية والإقليمية لتكوين رأي أكثر اتساقا ولتحسين وسائل مكافحة التصحر. ولكن قليلة هي التفاصيل التي وردت عموما بشأن هذه المواضيع.

- - - - -